

ثلاثة لا يستطيعون المواجهة:  
الخائف بطبعه، والخائف على مصلحة،  
أو الخائف من ملف،  
فكيف بالذي يخاف الثلاثة معاً؟؟

## المآثر السورية في لبنان (١٠)

كان قانون تعيين النواب بعد استسلام الطائف أسهل القوانين فهماً وأسلوباً وأصرحهم غاية، فالمطلوب كان مجلساً يبصم على القرارات السورية دون تردد، وينفذ دون اعتراض، ويهمل لجميع التنازلات، وكأنها هدايا تقدم للأشقاء ضمن العائلة الواحدة في المناسبات التقليدية.

وبما أنه لا يمكن الاستمرار بالتعيين، ويجب احترام الشكل الانتخابي، كان لا بد من إيجاد طبعات منقحة لقوانين انتخابية تأخذ بعين الاعتبار التحولات في الرأي العام، فتعطى لكل دورة قانون يخلق أرجحيات انتخابية يكون من نتائج مجلس نواب منتخب شكلاً معيناً جوهرًا. هكذا روج صحافيون وسياسيون لمجلس نواب يحافظ على أولوية المصالح السورية بصورة مطلقة، وهكذا حدث بالفعل لغاية الآن وبإقرار الجميع.

وجاءت نتائج انتخابات المتن لتؤكد الوضع المتدهور للسلطات العميلة، وخاصة أن هذه الانتخابات أعادت بعض الثقة إلى اللبنانيين، وجعلتهم يعتقدون بقدرتهم على التغيير الديمقراطي، كما أن النموذج المتتي بدأ سيره باتجاه المناطق الأخرى، ومع تآكل "الحكم" بالوعود الكاذبة، وانهار الوضع الاقتصادي، وبروز خداع النظام السوري لتبرير وضع يده على لبنان، بدأ بروز رأي عام قوي، لا يستطيع معه هذا النظام الاستمرار في السيطرة على لبنان، عندئذ كشف عن وجهه الطبيعي القمعي، محاولاً تفكيك المعارضة باتهامات حاكمة وعنصرية، جاعلاً من كل لبناني متطرفاً، ومن كل عميل مواطناً حراً. ولما كان هناك وسيلة للردّ توضح الحقيقة للرأي العام، وتردّد هذا الفجور إلى أصحابه، وتحافظ على سلامة التفكير عند المواطنين، لجأ هذا النظام، وكما أوضحنا سابقاً، إلى قطع التواصل بين المواطنين والمعارضين المقاومين، وكانت باكورة مآثره إقبال محطة الـ MTV التي كان لها الأثر الفعال في محاولة إحياء الديمقراطية، والتعبير عن آراء المواطنين ومتطلباتهم ومشاعرهم.

والمبوعة التي تعاطى بها المعارضون في قضية الحريات الإعلامية في لبنان، جعلتهم في موقع التشتت والتنازل والتكسر لحقوقهم البدائية، ولا نعرف ذنباً في ما فعلوه اليوم، ولذلك لا نفهم لماذا يتلون فعل ندامة عن خطيئة لم يرتكبوها، ويطلبون براءة ذمة عن أعمال لم يقوموا بها.

والإرهاق الذي يمارسه النظام السوري على المعارضين الخائفين يتوجّها بلعبة قانون الانتخاب، ويُدخل المعارضة في جدل حدّد إطاره الطائفي والمذهبي، للحصول على المزيد من التنازل وخلق المزيد من التنازع لتغطية حالة الإفلاس الاجتماعي-الاقتصادي - المالي التي يُجمع اللبنانيون في تحميل الاحتلال وأعوانه مسؤولية وجودها.

نحن لا نخشى الانتخابات، سواء جرت في دوائر كبيرة أو صغيرة، ونفضل خسارتها بإرادة اللبنانيين على ربحها بإرادة مكاتب المخابرات السورية في عنجر، وموقفنا هذا يرهق فعلاً المحتلّين وعملاءهم المتواجدين في جميع شرائح المجتمع اللبناني، والذين بنوا مصالحهم الخاصة على العمالة والعمولة، وتطوعوا للعواء كالثعالب في كل مرة يشعرون بوعي الشعب، محاولين إفاقة المشاعر الغرائزية فيه، أو على الأقل خلق الشكوك وزرع اليأس بين اللبنانيين، كلما شعروا بأنهم على وشك أن يتحدّوا لحل مشكلة أساسية تعترضهم.

قانون الانتخاب المقترح له مساوئ كثيرة، سيسبب معارضوه في الكلام عنها، ولكن سأقول الأسوأ، وهي إعطاء الاحتلال قدرة التزوير بسهولة في أماكن عدة من الأراضي اللبنانية، وفقدان صناديق وإعادة فرز صناديق... ارفضوا الكلام عن موضوع قانون الانتخاب قبل حل مشكلة الحريات، ولا تهادنوا حكماً يقمعكم، كي لا يزيد في قمعكم وتجويعكم.

أيها اللبنانيون،

التاريخ هو خير معلم، وقد علمنا بأن ما من شعبٍ حرٍ جاع وإن كان فقيراً، وما من شعبٍ مستعبدٍ إلا وعرف الجوع وإن كان غنياً..

باستعادتكم حريتكم تستعيدون لقمة عيشكم، وتستعيدون عيالكم الذين شردتهم الحاجة.

العماد ميشال عون